تاريخ الاستلام:2023/10/01 تاريخ القبول:2023/10/15 تاريخ النشر: 2023/12/15م

مجلة علمية محكمة نصف سنوية – تصدر عن كلية الآداب الزاوية – جامعة الزاوية
العدد الثاني والأربعون – ديسمبر – لسنة 2023

قراءة في التخطيط الإقليمي Regional Planning

عبدالرزاق علي الرجيبي
قسم الجغرافيا – كلية الآداب – جامعة الزاوية
الزاوية – ليبيا
EMAIL: Arajabi2@gmail.com

ملخَّص البحث:

ارتبط مصطلح التخطيط الإقليمي Regional Planning بالإقليم Regional كإطار جغرافي تتم فيه التفاعلات بين الظروف البشرية والطبيعية وما ينتج عن هذا التفاعل من علاقات، وأشكال مختلفة من التوزيعات المكانية المختلفة وما يظهر من الأنماط الاقتصادية التي يتولى موضوع التخطيط الإقليمي دراستها وضبطها لإمكانية الوصول لأفضل النتائج بالحصول على مجتمع مستقر متقدم، سواء في الريف أو الحضر، ويعتبر التخطيط الإقليمي وسيلة علمية وعملية نسعى من خلال تطبيقها لتقليل الفجوات التنموية وتذليل الصعاب بين أقاليم الدولة، حيث يتوقف اتخاذ القرارات في مجالات السياسة والاقتصاد ومعالجة القضايا الاجتماعية، على دراسة مستفيضة للموارد المتاحة، ومعرفة المعوقات التي تقف حائلاً أمام التنمية.

أصبح التخطيط الإقليمي فرعاً مهماً من فروع علم الجغرافيا التي تهتم بدراسة الاختلافات المكانية والتباينات الإقليمية بكل أشكالها، وطرق التغلب عليها، والكيفية التي يتم بها تحقيق التوازن الإقليمي بين أقاليم الدولة وأجزائها، وذلك عن طريق أساليب ومناهج بحث متعددة، جعلته واحداً من فروع الجغرافيا التطبيقية التي من خلالها يتم وضع حلول للمشكلات، ومعالجة الكثير من القضايا التي تواجه الإنسان، وبخاصةٍ تلك المتعلقة

بالتخطيط في مجالات التنمية واستغلال الموارد البشرية ومصادر الثروة الطبيعية، فإحداث نوع من التوازن بين الأقاليم الجغرافية من أساسيات أهداف التخطيط كإيجاد فرص للعمل للحد من الهجرة خارج الإقليم، باستحداث مشروعات تنموية جديدة تخلق فرص عمل لم تكن موجودة من قبل، تستوعب هذه المشروعات الأيدي العاملة التي تعاني البطالة، أي أن التخطيط الإقليمي يعمل على بلورة أهدافٍ تسعى الخطة التنموية الإقليمية الشاملة لتنفيذها.

الكلمات المفتاحية: الجغرافيا، التخطيط، التخطيط الإقليمي، خطة التنمية.

Read about regional planning

Abdul Razzaq Ali Al-Rujaibi

Department of Geography - Faculty of Arts - Zawia University

Al-Zawiya - Libya

EMAIL: Arajabi2@gmail.com

ABSTRACT

The term regional planning has been linked to the regional region as a geographical framework in which interactions take place between human and natural conditions and the relationships that result from this interaction, and the various forms of different spatial distributions and emerging economic patterns that the subject of regional planning is responsible for studying and controlling in order to achieve the best results by obtaining a community. Stable and advanced, whether in rural or urban areas, regional planning is considered a scientific and practical method through which we seek to reduce development gaps and overcome difficulties between the regions of the country, where decision-making in the areas of politics, economics, and addressing social issues depends on an extensive study of the available resources, and knowledge of the obstacles that stand An obstacle to development.

Regional planning has become an important branch of geography that is concerned with studying spatial differences and regional disparities in all their forms, ways to overcome them, and how regional balance is achieved between the regions of the state and its parts, through multiple research methods and approaches, which has made it one of the branches of applied geography that Through it, solutions to problems are developed and many issues facing humans are addressed, especially those related to planning in the areas of development and exploitation of human resources

and sources of natural wealth. Creating a kind of balance between geographical regions is one of the fundamentals of planning objectives, such as creating work opportunities to reduce migration outside the region, by creating New development projects create job opportunities that did not exist before. These projects absorb the workforce that suffers from unemployment, meaning that regional planning works to crystallize goals that the comprehensive regional development plan seeks to implement.
Keywords: geography, planning, regional planning, development plan.

مقدمة

يعد التخطيط الإقليمي أداة علمية يقوم المختصون من خلالها بحصر الموارد الطبيعية والبشرية في الإقليم أو الدولة، وهو أيضاً وسيلة علمية وعملية يقصد بتطبيقها اتخاذ حزمة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المبنية على دراسة تشمل ما يضمه الإقليم من مصادر طبيعية وموارد بشرية، وفق أسلوب علمي تخطيطي موضوعي لتحقيق استدامة هذه الوارد بأنواعها، إضافة إلى العمل على حماية البيئة والمحافظة عليها.

مع تطور حياة الإنسان واستقراره وترك حياة التنقل والترحال بدأ عليه بحكم التطور في طريقة حياته وأسلوب معيشته ومكان إقامته ونوع عمله وما يمارسه من نشاطات، وبما أن التخطيط الإقليمي هو علم وفن استوجب على المخطط ضرورة تنظيم شؤون حياته الجديدة بالتخطيط ، والعمل على تهيئة المكان وإعداده وتجهيزه أي بالتخطيط العلمي لاستغلال ما يحيط به في البيئة الطبيعية وما يتوفر بها من موارد ومصادر، والتجهيز لإرساء بنية اقتصادية، وتأسيس بنية عمرانية متكاملة بتوزيع وتنويع المشاريع المختلفة للارتباط مع ما يتم التخطيط له من أجل تطوير الاقتصاد في الإقليم قيد الدراسة، وتوزيع السكان كأثر ايجابي لعائد التخطيط، للنهوض بالاقتصاد، وبذلك يمكن إجمال القول في ملخص أنه يمثل الخطة الإقليمية بعيدة المدى بين الأقاليم من أجل إيجاد توازن في متطلبات التنمية وأهدافها، ووضع الخطط والبرامج التي تحقق الترابط والتكامل بين الخطط وأساليب تنفيذها سواء على المستوى الإقليمي أو (المحلي).

ماهية التخطيط:

يعتبر التخطيط الأساس الذي يساعد في بناء المستقبل الذي هو في حقيقته مجهول ما لم يخطط على أساس علمي لتحقيق ما يهدف إليه، فالتخطيط مصطلح استخدمه

عالم الاقتصاد النمساوي (كريستيان شوبندر) عام 1910م من خلال مقال له، واستمر يستخدم كمصطلح حتى تبنى (الاتحاد السوفيتي السابق) مفهوم التخطيط الشامل عام 1928، وبالرغم من البداية الحديثة لاستخدام مصطلح التخطيط، إلاّ أنه قديم قدم الإنسان نفسه، فقد ((ظهرت عدة محاولات لوضع تعريف واضح محدد للتخطيط التنموي الإقليمي **Regional Development Planning**، اختلفت هذه التعريفات باختلاف أشكال وأنواع التخطيط الإقليمي من وجهة نظر وتباين المدارس الاقتصادية والجغرافية التي ينتمي إليها واضعو هذه التعريفات ومن بينهم تعريفات (ألدن **Alden**) و(كوينز **Conyers**) و(جيلي **Gillei**)، وأخيراً (لو كان **Logan**))[1]، كما تتعدد التخصصات التي تتناول موضوع التخطيط التي تعارفت في مجملها على الالتقاء على أنه الطريقة أو الأسلوب الممنهج المتبع في دراسة كل ما يتوفر من الموارد المتاحة بشرية كانت أم طبيعية في الموقع المراد التخطيط له سواء كان إقليماً أم دولةً بكاملها، وقد يكون على مستوى مؤسسة أو شركة في الإقليم أو الدولة، حيث ((تسعى الجهات المسؤولة في الدولة أو الإقليم إلى وضع الحلول للمشكلات التي يواجهها المجتمع، فيعني التخطيط بأنه السبل المتعددة التي يلجأ إليها المجتمع لحل مشكلاته الراهنة والمستقبلية باختلاف أنواعها وبخاصةٍ الاقتصادية، وذلك من خلال سلسلة من الخطوات المترابطة التي تجرى لتحليل أسباب المشكلات، وتحديد الأهداف العامة، ومسح الموارد المتاحة، ثم وضع خطة هادفة لتنفيذه))[2].

وقد أوجز البعض تعريف التخطيط بأنه (التفكير الذهني المنظم في الأهداف المتوقع تنفيذها، مع مراعاة الموارد المتاحة من أجل تحقيق أكبر منفعة بأقل تكلفة متوقعة من ربط كل هدف بفترة زمنية محددة لتنفيذه)، وتناولته مجموعة العلماء بالتعريف كل حسب وجهة نظره، فعرفه (داترستون): أنه (العملية الذهنية المنظمة التي تقوم على اختيار أنسب الوسائل المتاحة للمنظمة من أجل تحقيق أهداف محددة)، كما عرفه (أليوت) بأنه (محاولة لتطبيق العقل والمنطق من أجل تحقيق أهداف الإنسان ومصالح البشر)، فيما قال هنري فايول: أنه (عملية التنبؤ بالمستقبل القريب وما سيكون عليه من أجل الاستعداد للمستقبل).

أهداف التخطيط:

يعد إحداث نوع من التوازن بين الأقاليم الجغرافية أو التخطيطية من أساسيات وأهداف التخطيط بصفة عامة كإيجاد فرص للعمل التي ينتج عنها الحد من الهجرة خارج

الإقليم، باستحداث مشروعات تنموية جديدة تخلق فرص عمل لم تكن موجودة من قبل، تستوعب هذه المشروعات الأيدي العاملة التي تعاني البطالة، ما يعني أن التخطيط الإقليمي يعمل على بلورة أهداف تسعى الخطة التنموية الإقليمية الشاملة لكل نواحي الحياة لتحقيقها، لتخرج من خطط قطاعية إقليمية، إلى خطط محلية على مستويات أقل منها، حيث تظهر واضحة في:

1 – معرفة ما هو متوفر من موارد طبيعية وإمكانيات بشرية لأي إقليم ليتسنى البدء في تحديد ما هو مطلوب وتفنيده.

2 – يعتبر تقليل الفوارق بين الأقاليم كالفروق الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية هدف سامي ويتم عن طريق التنسيق الكامل لإحداث توازن مستوى التنمية بين الأقاليم وتحقيق مبدأ المساواة بين القطاعات كافة داخل الإقليم الواحد، أو بين الأقاليم.

3 – السعي الحثيث والعمل الدؤوب لعدم إهدار الإمكانيات المتوفرة والموارد المتاحة في الإقليم والمحافظة عليها واستخدامها بشكل أفضل مما يؤدي إلى نتائج أفضل، وذلك حماية لما يتوفر من موارد وعدم هدرها واستخدمها بشكل عقلاني يضمن حقوق الأجيال القادمة.

4 – تحسين مستوى ما يقدم من خدمات أساسية مختلفة للسكان المقيمين بالإقليم والوصول إلى أفضل الخدمات، وبخاصةٍ في مجال النقل والمواصلات والاتصالات بأنواعها المختلفة وربط جهات الإقليم ببعضها البعض.

5 – تشجيع العمل المحلي والمشاركة الشعبية في عمليات إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية الإقليمية والإشراف عليها، تحقيقاً للامركزية الإدارية وتجسيداً للحكومة المحلية.

6 – معالجة المشكلات والعوائق والصعوبات التي تعاني منها المدن الكبرى، في محاولة للتخفيف من الضغط السكاني وتباطؤ النمو العمراني المنظم والمدروس، والحد من زيادة العشوائيات حولها.

7 – الحد من الهجرة من الريف نحو المدينة من خلال العمل على إبقاء سكان الريف في مواطنهم بتوفير فرص عمل للتقليل من معدلات البطالة، وتحسين مستوى الخدمات بأنواعها.

إن العمل على الرفع من المستوى المعيشي من خلال زيادة مداخيل السكان بتحسين فرص العمل في كل الأنشطة الاقتصادية المختلفة كالزراعية والصناعية والخدمية، مما يؤدي إلى الحد من الفوارق الإقليمية لإمكانية إحداث تنمية متوازنة جغرافياً بين أقاليم الدولة الواحدة.

التخطيط الإقليمي كأداة عمل المخططين:

مما لا شك فيه وجود أسباب تجعل الدول وحكوماتها، والقائمين على إعداد الخطط بمختلف أنواعها وتخصصاتها، وبخاصة أن معظم الدول حديثة العهد بالاستقلال، والدول النامية على وجه التحديد، تعتمد أسلوب التخطيط الوطني (القومي)(3) في برامجها إلا أنها ((لم تلجأ إلى الأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي إلا بعد أن تفاقمت عندها المشكلات الإقليمية، واشتدت صور عدم التوازن بين الأقاليم))(4)، مما دفع بكثير من هذه الدول العمل على إيجاد توازن بين مناطق البلد الواحد، وخلق توازن في التنمية بين الجهات للحصول على عائد تنموي يسهم في توفير حياة كريمة لسكان البلاد بعيداً عن ازدواجية المعايير وتحقيقاً للعدالة بين الأقاليم، واستغلالاً جيداً لما يتوفر من موارد طبيعية وبشرية، غير أن الملاحظ في كثير من البلدان وجود تفاوت بين جهات الدولة الواحدة وجهات محلية داخل الإقليم نفسه، واختلاف بين الأقاليم، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال في معدل النمو على المستوى الوطني، أيضاً أن الاهتمام الذي ينصب على قطاعات بعينها عند البدء في تنفيذ خطط التنمية يؤدي إلى إرباك في تنفيذ كثير من المتطلبات التنموية وإحداث خلل في النتائج المرجوة، إذ تأخذ المؤسسات الإنتاجية النصيب الأكبر من الرعاية والخدمات، في حين المكان أو الإقليم لا يلقى اهتماماً ذي بال، إلاَّ أن ذلك يختفي في حال تم الأخذ بمعايير التخطيط الإقليمي في توافق كامل مع أهداف التنمية وتوجهاتها من النهوض والارتقاء بكل الوحدات الإنتاجية والتقسيمات الإقليمية في شكل وقالب تنموي واحد.

إن الاختلافات التي تحدث في نتائج التنمية، والفوارق التي تنجم عن سوء تنفيذ التنموية وما يترتب عليها من مشكلات في حركة السكان مثلاً نتيجة الفوارق بين المراكز الحضرية والأرياف كتدني الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والطرق....وغيرها، ما يدفع سكان الريف إلى النزوح باتجاه الجهات الحضرية التي تتوفر فيها الخدمات بشكل

أفضل من القرى، وبهذا يسعى التخطيط الإقليمي إلى الرفع من وتيرة التنمية في المناطق الريفية وجعلها مناطق استقرار بدلا من أن تكون بيئات طاردة لسكانها.

التخطيط الإقليمي وعلم الجغرافيا:

إذا ما أخذنا مصطلح التخطيط بشكل عام فهو مصطلح لا تختص به الجغرافيا وحدها دون غيرها من بقية العلوم الأخرى، إلاّ أن الجغرافيا تساعد بقية العلوم في كيفية التعامل معه، فالملاحظ أن أنواع التخطيط المختلفة ((لابد لها من أن تدخل الجغرافيا في هذا العامل أو ذاك، فالمجتمع وتكوينه وحرف سكانه، وعوامل قيام القرى والمدن والموانئ، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وما إليها كلها متأثرة بالبيئة ومؤثرة فيها، ومعالجة أياً منها منفصلة عن البيئة معالجة ناقصة....))[5]، ويكون بذلك القيام بالتخطيط صعباً دون أن يكون هناك معرفة جيدة بظروف المنطقة طبيعيا وإمكانياتها البشرية والمام واسع بالظروف الجغرافية كاملة والعوامل المؤثرة فيها، حتى يتسنى استغلال تلك الإمكانيات.

موضوع التخطيط بشكل عام يجب الأخذ به على أنه الأسلوب الذي يسعى لدراسة كل الإمكانيات المتوفرة بأنواعها من مصادر وموارد وإمكانات متوفرة في القرية أو المدينة أو الإقليم أو الدولة أو المؤسسة، وعن طريقه يتم تحديد الأسلوب والكيفية التي يتم بها الاستغلال الأمثل، ويتم هذا بما يعنيه التخطيط في مفهومه المطلق وبذلك يبتعد عن نطاق الجغرافيا ويخرج من دائرة اهتمامها.

الحديث حول موضوع التخطيط الإقليمي يأتي في صلب علم الجغرافيا ويرتبط به ارتباطاً وثيقاً، ويضع الحلول الكفيلة لمواجهة الصعوبات التي تواجه كل إقليم أو غيره من التقسيمات الجهوية (المحلية) ومعالجتها، كما أن هذا التقارب والارتباط بين موضوع التخطيط الإقليمي وعلم الجغرافيا لا يمنع هذا الأخير وفروعه المختلفة من الارتباط بالعلوم والمعارف الأخرى، وأنه ليس حكراً على علم الجغرافيا، بل أن الهدف الأسمى يرقي ويسمو على ذلك، فهو يهدف إلى السعي للنهوض بالإقليم مستندا على في الأساس على دراسة الظروف الطبيعية والبشرية السائدة والمتوفرة، إذ أن الخطط التنموية الإقليمية منشؤها ومصدرها يتمثل في طبيعة الأرض المحيطة، والظروف والاجتماعية التي يعيشها السكان، فالإقليم الطبيعي هو من مسميات وتقسيمات فروع التخطيط يعتمد في تصنيفه ((على عنصر واحد من عناصر البيئة الطبيعية مثل سلسلة جبلية أو منطقة سهلية أو هضاب أو

وادي أو نهر أو صحراء أو نطاق مناخي أو منطقة نباتية، فيقال إقليم جبلي وإقليم سهلي وإقليم صحراوي، أو إقليم استوائي، أو أقاليم غابات استوائية أو مدارية))[6]، وهذا يعني تحديد مفهوم الإقليم حسب الظروف الطبيعية السائدة، ((ويعتبر علم المكان (الجغرافيا) مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتخطيط الإقليمي، فهو يقوم على أساس الدراسة التفصيلية للبيئة، وعلى استيعاب العلاقات البيئية المعقدة، فاستناد التخطيط على علم المكان (الجغرافيا) جعله مرتبطاً به، .....))[7].

يظهر واضحاً دور الجغرافيا في مجال التخطيط الإقليمي، إذ أن الطبيعة الجغرافية لابد من معالجتها لكل العنصر الموجود بالمكان المراد التخطيط له، ووضع الحلول العاجلة لتنميته، ويتطلب ذلك تطوير المقررات الدراسية في تخصص الجغرافيا وإدماجها في مناهج التخطيط، ومن بينها برامج التخطيط الطبيعي ومدى تأثر مفردات التنمية الاقتصادية، ووضح الحلول لما ينجم من تراجع للبيئة الطبيعية وتدني المشروعات المقامة، وتطوير استخدام التقنيات الحدية في مجال الجغرافيا بإدخال تقنية نظم المعلومات الجغرافية وتدريب الكوادر المؤهلة على استخدام علوم الاستشعار، للرفع من كفاءة من سيقومون بالعمل في مجال التخطيط والمشاركة في إعداد السياسات التنموية، ورسم الخطط التنفيذية للمشروعات المختلفة، وهو تطوير لمقررات علم الجغرافيا، وتحسين لمستوى طلابه بما يواكب العصر، ((فموضوع التخطيط الإقليمي بالمعنى المجرد العام قد يكون اقتصادياً أو هندسياً أو سكانياً أو اجتماعياً، إلاّ أن التخطيط أياً كان أسلوبه لابد من وجود عامل جغرافي مؤثر بصورة أو بأخرى، فالبيئة الجغرافية تؤثر وتتأثر بأنشطة السكان المختلفة وبمنشآته العمرانية المتعددة، بل إن مشاكل الإنسان سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عمرانية لا يمكن حلها بفصلها عن البيئة))[8]، ما يعني صعوبة معالجتها دون معرفة العوامل البيئية فلا وجود لتخطيط لأي إقليم إلا بالتعرف على الظروف السائدة والعوامل الجغرافية الطبيعية التي لها تأثير واضح على السلوك البشري وتوجهاته واهتماماته.

علاقة التخطيط بالعلوم الأخرى:

سبقت الإشارة وبما لا يختلف عليه اثنان، أن موضوع التخطيط هو علم وفن، تلتقي عنده أنواع مختلفة من العلوم، وشتى توجهات المعرفة، وتحتل الجغرافيا مكاناً يمثل ملتقى للعلوم الإنسانية والتطبيقية بما فيها العلوم الطبيعية، واحتلال هذه المكانة جاء

كنتيجة لإمكانها من تحليل الظواهر الطبيعية والبشرية المختلفة، وقدرتها على تفسير العلاقات المكانية لكل ظاهرة على حدة أو مرتبطة مع غيرها، فالتخطيط الإقليمي ((يسعى إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم الجغرافية وداخل كل منها في أي دولة أو قطر، وذلك من خلال إعادة توزيع ورصد الموارد البشرية والطبيعية بشكل يضمن الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.....، كما يسعى إلى مكافحة مشكلات الفقر والبطالة، وتحقيق مبدأ المشاركة الشعبية في عمليات التخطيط والتنمية، ولا يقتصر التخطيط الإقليمي هنا على الجغرافيين فقط، بل يتعداهم ليشمل بحاثةً ودارسين بمستويات مختلفة،....إذ أن التخطيط الإقليمي بالرغم من علاقته الوطيدة بفروع علم الجغرافيا، فهو يتمتع بعلاقات قوية مع العديد من العلوم المختلفة))[9]، وهذا يحتم على المخطط الإقليمي أن يكون على معرفة تامة بالمعارف الأخرى، ويُلزمه الإلمام بالعلوم المساعدة في عملية التخطيط وما تستخدمه من أساليب وما تتبعه من طرائق البحث العلمي.

إن التخطيط هو أسلوب وطريقة علمية في التفكير والتنفيذ والعمل، كذلك فعملية التخطيط لم تعد كالسابق عملية اقتصادية، بل صارت عملية جماعية يمارسها ويقوم بها فريق من القائمين على عملية التخطيط موزعين على عدة تخصصات وحسب نوع التخطيط، فكل نوع منه يلزمه فريق يختلف في تخصصه عن سواه، إن إحداث توازنات في حركة التخطيط الإقليمي ورسم استراتيجيات وتلبية حاجات وتنفيذ للقرارات المتخذة حسب ما تم رسمه من سياسات وإمكانية تحقيق للأهداف المرجوة، يحتم أن تكون عملية التخطيط على ارتباط وثيق بالعلوم الأخرى وأن تقتصر العلاقة بالجغرافيا فقط.

يجب أن نأخذ في الاعتبار دائما أن التخطيط الإقليمي يعد فرعاً مهماً من فروع المعرفة العلمية ويمثل نقطة تلتقي عندها علوم ومعارف مختلفة في جانبيها التطبيقي والإنساني، إذ أن التخطيط لا يمكن تحقيقه وضمان نجاحه إلاّ بتكريس علوم أخرى متعددة، والملاحظ أن التخطيط الإقليمي ((يعكس في محتواه وأساليب بحثه جانباً من هذه العلوم وأساليب البحث العلمي فيها، لذلك لابد أن يكون المخطط الإقليمي ملماً بكل ما يهمه من هذه العلوم، لأنها تشكل مستويات مرجعية لمساعدته في فهم ودراسة المعطيات الطبيعية والبشرية للإقليم وتفاعلاته بشكل واضح وشامل،....))[10].

أنواع التخطيط:

تختلف أنواع التخطيط باختلاف المعايير التي تم على أساسها تصنيف النوع، وكذلك النظام الاقتصادي السائد، حيث تختلف الأسس التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة، إذ أن عملية التخطيط في الدول التي تعتمد النظام الاشتراكي تكون الخطط التنموية عادة مركزية الإعداد والإشراف والتنفيذ، وتكون في اختلاف واضح عن الدول التي تتبنى النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يعتمد على مبدأ حرية الفرد، دون إغفال لما تعيشه كل دولة من ظروف اقتصادية واجتماعية وما تسودها من بيئة طبيعية تختلف عن غيرها من الدول.

إن أنواع التخطيط تختلف حسب التخصصات والأسس والمعايير التي تصنف على أساسها الأنواع من حيث الحجم والمستوى المكاني، والنوع والغرض منه وزمن مدة تنفيذ الخطة التخطيطية، وكما سبقت الإشارة أن موضوع التخطيط هو في حقيقته أسلوب وطريقة ونهج في التفكير، وأيضاً هو كيفية العمل ونوع الأدوات المستخدمة للوصول للغايات المنشودة منه، وبالتالي فإن تحديد أنواع التخطيط يعتمد على معايير يتم على أساسها تصنيف كل نوع:

((1 – يصنف حسب الشمول إلى نوعين يمثل الأول التخطيط الشامل وهو الذي يتعامل مع القطاعات الاقتصادية بهدف إحداث تغيير في كل جوانب المجتمع، أما الثاني فيعرف بالتخطيط الجزئي أو القطاعي الذي يركز على قطاع اقتصادي بعينه، لغرض الوصول إلى تغيير في جانب معين من النظام الاجتماعي.

2 – يعرّف هذا النوع من التخطيط بأنه حسب الإطار العام، ويضم التخطيط العام الذي يركز على القضايا الإنسانية، ويضع خطوطاً عريضة للتنمية المستقبلية وذلك بوضع مبادئ عامة نظرية، بينما يكون الجزء الثاني التخطيط التفصيلي الذي يهتم بكل التفاصيل ولا يقتصر على الجانب النظري، يشمل النواحي التفصيلية كأن يهتم بالكيفية التي يتم بها تحقيق الأهداف على أرض الواقع.

3 – هناك تصنيف للتخطيط حسب نوع الإدارة المعتمدة للعمل، فقد تكون الإدارة مركزية، وبالتالي يكون التخطيط مركزيا ويكون مرتبطاً بالسلطة المركزية التي عادة ما يكون مقرها بالعاصمة، وهي التي تتولى القيام بإعداد وتنفيذ الخطط والإشراف على تنفيذها، كما

أن هناك نوعاً ثان يعرف بالتخطيط اللامركزي ويشمل هيئات تخطيطية رسمية، وأخرى غير رسمية وتكون عادة على مستوى الأقاليم، وتتولى إعداد وتنفيذ الخطط التنموية، وفي كثير من الأحيان تشارك فيها المجموعات السكانية المحلية.

4 – يمكن أن يسود نوع من التخطيط حسب أسلوب العمل، كالذي يعرف بالتخطيط المرن أو التخطيط الاختياري الذي عادة ما يترك تنفيذ خطط وبرامج هذا الأسلوب للأفراد والجماعات داخل المجتمع، ومنحهم حرية التنفيذ أو الامتناع، كما يحدث في برامج تنظيم الأسرة وتحديد النسل مثلاً، أيضاً يضم هذا النوع من التخطيط أسلوباً آخر يعرف بالتخطيط الإلزامي الذي ساد في الدول والمجتمعات ذات الطابع الاشتراكي، وتأخذ القوانين والتشريعات التي تضعها الدولة ، وأن الأفراد والجماعات ملزمة بالأخذ بها وتنفيذها.

5 – لهذا النوع من التخطيط مسميات متعددة منها التخطيط التصحيحي، والتخطيط الوظيفي، وكذلك التخطيط التنظيمي، ومهمته تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع وفق الأنظمة الاقتصادية القائمة، فيما يكون هناك أسلوب آخر في التخطيط حسب الوظيفة يعرف باسم التخطيط الابتكاري الذي يعمل من خلال تغيير البنى الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع، وذلك بإحداث تغييرات شاملة على مستوى النظم القائمة.

6 – التخطيط حسب الشكل والأهداف الذي يضم نوعين يمثل الأول التخطيط وحيد الهدف ويتناول جانباً اقتصادياً أو اجتماعياً لتحقيق هدف معين ومحدد، أما الأسلوب الثاني فيمثل التخطيط متعدد الأهداف، ويتناول أكثر من جانب اقتصادي أو اجتماعي للوصول إلى أهداف منشودة.

7 – يعرف هذا النوع من التخطيط بأنه مبرمج حسب المدة الزمنية، فقد يكون قصير المدى وعادة ما تكون الخطط التنموية سنوية، فيما يكون النمط الثاني ما يعرف بالتخطيط متوسط المدى وعادة ما يشمل الخطط التنموية الثلاثية والخطط التنموية الخماسية، أيضاً التخطيط طويل المدى الذي يعرف بالدائم وكذلك الاستراتيجي وفيه تكون الخطط في حاجة لفترة زمنية طويلة قد تزيد عن 15 عاماً.

8 – هذا النوع من التخطيط مصنف حسب القطاع أو الغرض منه، ويشمل العديد من الأنواع مثل التخطيط الاقتصادي، والتخطيط الاجتماعي، والتخطيط الحضري، والتخطيط التربوي، والتخطيط الإداري، والتخطيط الإقليمي، .....الخ.

9 – النوع الأخير يسمى التخطيط حسب المستوى المكاني الذي تنضوي تحته ثلاثة أصناف ممثلة في التخطيط القومي أو الوطني الذي يكون على مستوى الدولة، أما التخطيط الإقليمي فيغطي الأقاليم التخطيطية، أو التقسيمات الإدارية داخل الدولة، أما الصنف الثالث فيعرف بالتخطيط المحلي الذي يتم الإعداد له وتنفيذه على مستوى المدن والقرى، أو التجمعات السكانية))[11].

الخاتمة:

التخطيط هو أسلوب عمل علمي يسعى إلى دراسة جميع أنواع الموارد وما يتوفر من إمكانيات في حيز جغرافي ممثلا في الدولة أو الإقليم أو المدينة أو القرية أو تجمعات سكنية، لتوضيح الكيفية التي يتم من خلالها الاستخدام الأمثل لاستثمار هذه الموارد طبيعية أو بشرية، إذ أن من أهم ما يهدف إليه التخطيط الإقليمي هو العمل على النهوض بمنطقة محددة (إقليم – مدينة – قرية – تجمع سكاني) وهذا يؤكد مدى ارتباط التخطيط الإقليمي بنظام الإدارة المحلية أو الحكومة المحلية وذلك يعني ارتباطه باللامركزية.

موضوع التخطيط الإقليمي في حقيقته موضوع يستهوي الكثيرين للخوض في مجاهله، والغوص فيه، فبالنظر إلى التخصصات المختلفة التي تُدرس التخطيط وتأخذ به أسلوباً في العمل للوصول إلى أفضل الخدمات، وتحقيق الأهداف المرجوة من خططها، فقد صار أمراً ملزماً ومطلباً مهماً للأخذ بأسلوب تخطيطي يتماشى مع متطلبات الحياة العلمية والعملية، كما يمكن أن نعتبره موضوعاً مطلقاً قد يكون اقتصادياً أو اجتماعياً أو هندسياً....الخ، وهذا النوع من التخطيط أكثر من غيره على ارتباط بالظواهر الجغرافية، وكيفية معالجتها، فدراسة أي إقليم هي في الأساس دراسة جغرافية تطبيقية لمعرفة حاجات الإقليم المرتبطة بالظروف الطبيعية والبشرية ولتحقيق ذلك يجب معرفة أهداف المجتمع تماشيا مع إمكانيات الإقليم.

فعلم الجغرافيا شأنه في ذلك شأن باقي العلوم أصبح التخطيط بمفهومه الشامل من أساسيات البحث الجغرافي، بينما تطبيقات وتوجهات التخطيط الإقليمي صارت من أولى اهتمامات الجغرافي ومن ضمن المنهج المقرر، حيث زاد اهتمام دول العالم بموضوعات التخطيط لقناعتها التامة لدوره في تحقيق حياة أفضل، ولا يتم ذلك إلاّ بربط برامجها بالتخطيط السليم بعيد عن النظام السياسي ونوعه، وتوجهات النظام الاقتصادي المتبع أو

الاجتماعي السائد، ويعتبر التخطيط الإقليمي على ارتباط وثيق بعلم الجغرافيا، والكيفية التي تعالج بها ما يصادفها من مشكلات إقليمية، وبخاصةٍ أن ارتباط التخطيط الإقليمي بالعديد من المعارف والعلوم الإنسانية، يحتم ضرورة توطيد العلاقة بين مختلف العلوم في هذا المجال، فتمتع كل حيز جغرافي محدد بإمكانيات بشرية وموارد طبيعية، الأمر الذي ينعكس على ممارسات الإنسان وسلوك السكان على النشاطات الاقتصادية التي غالباً ما تختلف وتتنوع باختلاف الأماكن والأقاليم، وما ينجم على اختلاف الأنشطة التي يمارسها السكان.

إن تركز أعداد السكان واختلاف وتباين أعدادهم والفرق في مستوى معيشتهم عادةً ما يكون سببه تباين في مستوى الدخل الفردي من بين أفراد هذا الإقليم أو ذاك، لسوء التوزيع غير العادل للثروات، وتدني تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص، وغياب تحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية، نظراً لعدم تحقيق توازن بين أقاليم الدولة، والسبب ناتج عن عدم إتباع سياسة التخطيط التنموي الإقليمي الذي جزء لا يتجزأ من منظومة التخطيط الوطني.

الهوامش:

1 – عثمان محمد غنيم، التخطيط التنموي الإقليمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، 2009، ص 50 وما بعدها. ينظر أيضاً: محمد محمود الصقور، التخطيط الإقليمي والتنمية في الريف، عمّان، 1986، ص 121.

2– محمد الفتحي بكير، التخطيط الإقليمي، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 2013، ص 11وما بعدها، للمزيد ينظر أيضاً: صلاح الدين بحيري، قراءات في التخطيط الإقليمي – وجهة نظر جغرافية، دار الفكر العربي، بيروت، ص 10.

3– تعتمد بعض الدراسات مصطلح القومي للتعبير على شمول التخطيط كل البلاد، وهو ما يختلف عن التخطيط الإقليمي الذي يغطي إقليماً داخل الدولة، وقد يعرف في بعض الدول بالتخطيط الجهوي، أما المحلي فيكون داخل الإقليمي ويغطي مساحة أقل مما يشمله التخطيط الإقليمي.

4 – محمد الفتحي بكير، مرجع سابق، ص 15.

5 – فؤاد محمد الصقار، التخطيط الإقليمي، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، 1994، ص22.

6 – محسن عبدالصاحب المظفر، فلسفة علم المكان (الجغرافيا)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، 2005، ص 129. ويمكن الرجوع أيضاً: محمد خميس الزوكة، مرجع سابق، ص 26 وما بعدها.

7 – محسن عبدالصاحب المظفر، مرجع سابق، ص 119.

8 – محمد خميس الزوكة، مرجع سابق، ص 24.

9 – عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص 64 – 65.

10 – ثائر مطلق عياصرة، مرجع سابق، ص 110.

11 – بتصرف عن: عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص 49 وما بعدها.